استراتيجية التوسع المزدوج للحلف الأطلسي

أمينة رباحي

استاذة محاضرة

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ جامعة الجزائر3

ملخص

بتلاشي جدار برلين، رمز الحرب الباردة، واختفاء حلف وارسو - وهو المفهوم الذي قام عليه الدفاع الأوروبي في إطار الثنائية القطبية-، طرح جدل حول ضرورة استمرار الحلف الأطلسي، وماذا سيعني مفهوم «الدفاع» و«الأمن».

فقد خلفت نهاية نظام يالطا - التي تمت بشكل سريع ولم يكن أحد يرى أنها تنتهي بهذه الصورة - آثارا عميقة على مستوى القارة الأوروبية، الشيء الذي جعل دانيال كولار Daniel Colard يقول: «الشيء الأكيد الذي يمكن الحديث عنه في أوروبا ما بعد الشيوعية، هو أنه لا شيء أكيد في المرحلة الانتقالية التي دخلناها.» فالتعاون حل محل التصادم، الأعداء أصبحوا شركاء وبعد أن كانت دول أوربا الشرقية أثناء الحرب الباردة دول أعداء، توسع الحلف الأطلسي ليشمل هذه الدول إلى مشارف روسيا.

Abstract

With the end of the cold war, some political scientists thought that the struggle over power and ideas in Europe had ended with the victory of democracy over communism, and that an American presence would no longer be necessary.

The West won the cold war without direct war. Yet, the West was beyond a belief in shared values based on liberalism more than merely a powerful military alliance (NATO). In this vein, the strength of the West should be understood not solely on military basic, but also on philosophical paradigm.

The transatlantic alliance, which has provided the basis for the security of the West for the 50 years is facing a challenge with regard it. This leads to another question: has the end of the cold war undermined the Euro-American strategic partnership?

In the absence of the Soviet Union, would the "West" continue to hold together with or without a common threat? Should it? Or is the transatlantic cloak really a straightjacket binding North Americans and Europeans too tightly?

The new security strategy called for major course corrections in America's foreign policy. Other changes have also startled the Europeans:

- **First**: the announcement that "the mission would determine the coalition" which seemed to mean that permanent alliances, such as the Atlantic Alliance belonged to the past.

- **Second**: the notion that unilateral decisions supersede multilateral commitments and institutions when these challenge national interest.

- **Third**: the declared ambivalence towards Europe's unification process, a divided Europe being may be preferable to a united Europe, if the latter stands in the way of U.S. priorities.

President Clinton has declared U.S. support for expanding the zone of stability through his vision of "a free and undivided Europe" and "an integrated democratic Europe cooperating with the United States to keep the peace and promote prosperity." We must seek to realize this vision by maintaining a strong NATO Alliance, while avoiding the creation of new dividing lines that could exacerbate security threats in Europe.

The United States led an initiative to enlarge NATO membership gradually to include some of the former soviet allies. NATO has had the military engagement of members outside Europe. By the way there were two requests:

First, the new NATO must lead the discussion about how the United States and Europe can act together to combat threats outside the transatlantic threater in places such as Central Asia, the Middle East and even Africa.

Second, the alliance should establish mechanisms for discrete, small-scale operations that allow for joint consultations in the event that NATO countries need to be called into action.

مقدمة:

إن الحرب الباردة فترة استثنائية في تاريخ العلاقات الدولية باعتبارها ربطت بين الجانب الإيديولوجي والاستراتيجي أي بين القوة والمعنى. وللاعتبارات الأمنية والاستراتيجية، شكل التكتل الأمريكي الأوروبي أكبر تكتل في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

فخلال نصف قرن استطاعت الحرب الباردة

تأطير وفهم التحولات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، واستطاعت أن توحد الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في كتلة واحدة، ضد الشرق بزعامة الاتحاد السوفيتي سابقا. فكما يرى زكي العايدي[1]* أنه: «لأول مرة، تكوّن نوع من التلاحم بين حقيقتين: علاقات القوة الجيو استراتيجية وعلاقات القوة الإيديولوجية بين نظامي قيم عالمية متنافسة: أي بين مسألة القوة والمعنى. فالمعنى كان يمثل مصدر القوة خلال الحرب الباردة. ويمكن تعريفها بأنها علاقة صراعية ترتبط بتكون كتل سياسية وتحالفات تنطوي علاقاتها على التنافس.

ومع انتهاء الحرب الباردة السؤال الذي طرح آنذاك لماذا تم الاحتفاظ بالحلف الأطلسي رغم مسببات بقاءه اختفت بسقوط جدار برلين؟ بينما كان النقاش حول جدوى الحلف الأطلسي تم توسيع مهامه وتوسيع حدوده.

أولا: البيئة الأمنية الجديدة

طوال فترة ما يقرب من نصف قرن شكلت سياسة الاحتواء ركيزة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تمحور حولها التخطيط الأمني الأمريكي بكل أبعاده الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، إلا أن محاولة الكشف أبعاد هذه السياسة يستلزم النظر إليها ليس من منظور التنافس الأمريكي-السوفيتي ولكن في إطار أوسع يتعدى صراع القوتين العظميين الذي هيمن على العلاقات الدولية طوال النصف الثاني من القرن العشرين، إذ أن جوهر استراتيجية الاحتواء تبلور في إطار تخطيطي تمثل هدفه الأساسي في تشييد ثم صيانة منظومة سياسة أمنية تؤازر الهيمنة الأمريكية ارتكزت على دمج مراكز القوة الصناعية في قارتي أوروبا وآسيا داخل دائرة النفوذ الأمريكي.[2](1)

فمنذ انقسام أوروبا إلى كتلتين، كان أمن أوروبا ممثلا في شكل مؤسستين دفاعيتين هما الحلف الأطلسي الذي كان يمثل الواجهة الدفاعية لأوروبا الغربية، وحلف وارسو الذي يمثل الواجهة الدفاعية لأوروبا الشرقية في إطار الردع الاستراتيجي ونظرية الاحتواء.

ويمكن تسمية ذلك بزيادة القوة حسب هانس مورغانتو الذي يرى أنها الهدف الرئيس لأي حلف، وأن بقية الأهداف الأخرى تعتبر أهدافا ثانوية، حيث تسعى دولة ضعيفة إلى التحالف مع دولة أقوى منها، بحثا عن الأمن في كنفها، كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية الغربية التي تحالفت مع الولايات المتحدة لكي تكفل لها الحماية ضد أي هجوم نووي سوفيتي محتمل، من خلال ما عرف بالمظلة النووية الأمريكية.

ولو تمعنا في ميثاق الحلف الأطلسي فإنه شبيه بالأحلاف التقليدية القديمة التي أقامتها الدول الأوروبية في عهد بسمارك (1871م - 1890م). ويبقى الدافع الرئيس للتكاتف في أحلاف وتكتلات أوروبا، هو وجود الخطر الخارجي في كل الحالات، وكيف يتحول صديق البارحة إلى عدو اليوم، والعكس حسب المصلحة الوطنية في حالة ألمانيا والاتحاد السوفيتي.

إن الهدف الأساسي لنشوء الحلف هو هدف أمني يغلب عليه الطابع العسكري ومضمونه ردع الخطر الشيوعي واحتواؤه في أوروبا وأمريكا الشمالية والمناطق الواقعة في شمال الأطلسي إضافة إلى تركيا واليونان

وجرى نقاش حول ما سيكون عليه الأمن الأوروبي، واختص النقاش بثلاث مؤسسات: الحلف الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية، والاتحاد الأوروبي، وكيف

ستتطور العلاقات بين هذه المؤسسات الثلاث، مما يفرض إحداث تغييرات عميقة في بنياتها وفي مفاهيمها.

وأهم مستجدات الوضع الدولي في أوروبا أنه:

1-لم يعد الردع ضد أي عدوان هو السبب الأساسي لبناء الدفاع والأمن الأوروبي، بعد أن فقد مفهوم الردع مصداقيته.

2-رغم المشاكل التي عاشتها روسيا، فإنه لم يمس النظام الدفاعي الغربي الممثل في الحلف الأطلسي.

3-أدى تصاعد القوميات والصراعات الإقليمية إلى إعادة صياغة دور الحلف الأطلسي، فتقرر الإبقاء على أسس القدرة العسكرية الغربية، مع توسيع مهمة الحلف الجديدة مثل الحفاظ على السلم في القارة بدلا من الدفاع عنها ضد أي هجوم مفاجئ.

4-لازم انتهاء الحرب الباردة في أوروبا ازدياد تأكيد اتجاه فكري لدى المسؤولين الأوروبيين طوال سنوات الحرب الباردة، ويتمثل في إيجاد هوية أوروبية للدفاع مستقلة عن المظلة الأمريكية، وهو الاتجاه الذي تبنته فرنسا وتساندها فيه ألمانيا وتعارضها بريطانيا بشدة.

تتمثل أهمية دراسة الحلف الأطلسي لما بعد الحرب الباردة في ناحيتين هما:

- إحياء هذا الحلف يمثل إسقاطا للفرضية الأساسية التي يستند إليها النهج الواقعي الغربي، في أن الأحلاف العسكرية تقوم لأسباب معينة، وتزول بزوال تلك الأسباب مثلما حدث لحلف وارسو،الأحلاف التي قامت في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وارتبط اسم الحلف الأطلسي بالحروب والصراع الدولي وسباق التسلح وتوازنات القوى أثناء الحرب الباردة.

- إحياء الحلف الأطلسي والشروع في توسيعه وتعديل استراتيجيته خارج نطاقه التقليدي وتطوير هياكله السياسية والعسكرية، قد يعكس رغبة الغرب في بناء الأمن عبر جانبي الأطلسي على أسس ومعايير جديدة بعيدا عن تقسيمات الحرب الباردة وتداعياتها، لكنه يعكس استمرار هيمنة عقلية تلك الحرب على مدركاتهم ومصالحهم الأمنية وغير الأمنية، للهيمنة على النظام الدولي، متجاوزة في ذلك أحقية الأمم المتحدة في حماية الأمن والاستقرار في العالم وليس في الجزء الأطلسي فقط.

احتفظ الغرب بالحلف الأطلسي بقدر ما يتعارض ومفهوم الغرب للنظام الدولي الجديد على اعتبار أن الحلف من مخلفات الحرب، فإنه يعكس مدى حاجته إليه لترتيب أوضاعه الدفاعية والأمنية سواء في أوروبا أو في خارجها لعدم قدرته على خلق جهاز أمني بديل منه.

وفي عام 1996م صرح وزير خارجية الولايات المتحدة السابق وارن كريستوفر في خطاب له بجامعة هارفرد: «أنه يجب أن تبقى القيادة الأمريكية ثابتة، وفوق كل شيء يجب أن نقر أن الولايات المتحدة وحدها لديها الرؤية والقوة لبناء عالم أفضل.»[3](1)

هذه التحولات الجيو استراتيجية الجديدة وضعت الحلف الأطلسي أمام تحدي الوجود، إذ كان يجب إقناع الأوروبيين أن قيمته الدفاعية مازالت قائمة رغم زوال الخطر الشيوعي. أي إثبات وجود أخطار جديدة تفرض وجوده، وفي حالة فشله في ذلك فإن وجود قوات أمريكية كبيرة في قلب أوروبا يصبح غير ذي جدوى، ويثير استياء الرأي العام الأوروبي

والأمريكي نتيجة التكاليف الباهظة لاستمرار هذه القوات، وتغير في المدركات الأمنية الأوروبية وضع الحلف أمام مشكلة: «من يقود أوروبا سياسيا وأمنيا بعد الحرب الباردة؟ هل هم الأوروبيون من خلال ما يملكونه من مؤسسات سياسية وأمنية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واتحاد غرب أوروبا أو الأمريكيون من خلال الحلف الأطلسي؟»

ولمواجهة خطر الانشقاق السياسي للحلف، تصرفت الدبلوماسية الأمريكية بسرعة، وضح خطاب جيمس بيكر في برلين 1989م، السياسة التي ستتخذها كل الولايات المتحدة وأوروبا في السنوات القادمة، وهي توسيع مجال الحلف (جغرافيا- وظيفيا)[4](1).

ثانيا: توسيع الحلف الأطلسي

إثر انتهاء الحرب الباردة وما أدت إليه من تغيرات في البيئة الأمنية، سعت الولايات المتحدة إلى تكييف التغيرات لصالحها فبدلا من إنهاء مهمة الحلف الأطلسي وانسحابها من أوروبا، فرضت على حلفائها إحداث إصلاحات تؤكد ضرورة الإبقاء على الحلف الأطلسي وتوسيعه إلى الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي.

ومن الحقائق الرئيسة التي أظهرتها علاقة الحلف بالبيئة الأوروبية الجديدة أنها بقدر ما أكدت أهمية دور الحلف في البناء الأمني الأوروبي لعالم ما بعد الحرب الباردة فإنها فرضت عليه ضرورة التوسع نحو وسط أوروبا وشرقها في خطوة مهمة جدا لإنجاز عملية البناء، ليس لأن الأمن الأوروبي يشكل وحدة متكاملة ما بين الشرق والغرب فحسب، بل لأن الحلف بغير التوسع يصبح عاطلا عن العمل.

وترك أوروبا بناء أمنها بشكل مستقل شيء مستبعد لأنها بكل بساطة لا يمكن أن تكون بديلا عن أمريكا وعن الحلف الذي يعمل بفاعلية لحفظ الأمن الأوروبي، ومنه يرى روبرت كاغان أنه: «يمكن للأوروبيين أن يكونوا بارعين في مسائل التكامل الاقتصادي، ولكنهم ليسوا كذلك في قضايا التكامل الأمني»[5](1). وعليه ضمان أمنهم يكون بتوسيع الحلف نحو الشرق.

وقد أصدر الكونغرس الأمريكي قانون المشاركة في الحلف الأطلسي Participation Act لسنة 1994م، متضمنا شروطا للعضوية تدعم الاندماج في قيم المجتمع الغربي من قبيل تدعيم التوجه الديمقراطي، واقتصاديات السوق، والسيطرة المدنية على القوات العسكرية ودور القانون في حماية المواطنين والحقوق المدنية، واحترام السيادة الإقليمية للجيران ودعم مكافحة الإرهاب الدولي.

هذه الشروط تعكس التغير في العقيدة العسكرية للحلف لمواكبة التغيرات الدولية الجديدة. فقد كان من شأن تلك التغيرات في البيئة الأمنية أن تضعف مبرر وجود الحلف، ومن ثم بدأ الحلف في إعادة صياغة دوره ومفهومه الاستراتيجي، حيث يقدم الحلف الأطلسي نفسه في ثوب جديد باعتباره منظمة ساعية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وليصبح رمزا للحرية الديمقراطية إلى جانب دوره في حفظ الأمن.

وتعتبر الولايات المتحدة أكثر تحمسا لتوسيع الحلف نحو الشرق وطرحت «الشراكة من أجل السلام» مع دول وسط أوروبا وشرقها كخطوة أولية للانضمام إلى الحلف؛ لأنها مؤمنة بأن التوسع له فوائد لعملية البناء الأمني الأوروبي، وسيملأ الفراغ الأمني بعد حلف وارسو، وعليه ترتب الأوضاع الأمنية في الشرق، وتمنع عودة روسيا إلى ممارسة سياسة قيصرية تخل بالتوازن والاستقرار في أوروبا، وأيضا سيساعد على

عمليات التحول الديمقراطي والاقتصادي لبلدان أوروبا الشرقية وأهدافها من توسيع الحلف هي:

-1 في التوسع تكريس لزعامتها ودورها القيادي في شؤون القارة الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة، مما يقوي هذه الزعامة هو إدارة الحرب في البوسنة والهرسك من قبل الحلف، وموافقة الأوروبيين على المبادرة الأمريكية بتوسيع الحلف، هو إقرار منهم بزعامة واشنطن ودورها القيادي في الأمن الأوروبي.

تكريس زعامة واشنطن على أوروبا عبر عملية توسيع الناتو لإنعاش اقتصادها، ورفع مستوى تبادلها التجاري، واستثماراتها داخل القارة يكون دون أن تتحمل كل النفقات والمسؤوليات مع حلفائها، حيث أشار الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في خطابه أمام قمة بروكسل إلى ذلك بقوله: «إن حكومتنا ليست كالحكومات السابقة، لأنها ستدعم أوروبا في المحافظة على أمنها، وتبذل الجهود لمصلحتها وستقود الحلف الأطلسي، إلا أنه ليس بإمكانها الزج بنفسها في الصراعات الأوروبية، ويجب أن تلعب أوروبا دورا أكبر، وهذا يقع على عاتق الدور العسكري لدول المجموعة الأوروبية؛ علاوة على سعي واشنطن لإدخال دول شرق أوروبا في الاتحاد الأوروبي وعدم حرمان هذه الدول من مساعدة الاتحاد».

-2 بتوسيع الحلف يمكن تنشيط فاعلية الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، لأن من أهم مقومات هذه الاستراتيجية اعتبارها أن التهديدات التي تواجه الأمن والمصالح الأمريكية في الخارج أصبحت أكثر تنوعا بعد انتهاء الحرب الباردة، وتتمثل في انتشار النزاعات العرقية والدينية في المناطق الحيوية للولايات المتحدة كأوروبا والشرق الأوسط، حيث سيعتمد استخدام القوات الأمريكية مستقبلا على الفعل ورد الفعل الناتجين عن الأزمات التي تهدد الأمن والمصالح الأمريكية في الخارج.

-3 الهدف الحقيقي للتوسيع هو تطويق روسيا، ومنعها من ممارسة أي دور عالمي أو إقليمي بعد خروجها من أزماتها الداخلية الاقتصادية والسياسية. فكما أشرنا تبقى روسيا وحدها القادرة على تحطيم الولايات المتحدة لامتلاكها الضربة الثانية.

ثالثا: أهداف توسيع الحلف الأطلسي:

كان وراء الإسراع في توسيع الحلف الأطلسي نحو شرق أوروبا ووسطها قبل تعميق وتوسيع الاتحاد الأوروبي للأهداف التالية:

-1 الحيلولة دون قيام أنظمة معادية للديمقراطية تهدد السلم الأوروبي، لذا تحاط تجارب الديمقراطية الناشئة في أوروبا الشرقية بضمانات أهمها توسيع الحلف إلى الحدود الغربية الروسية.

-2 في حالة وصول نخبة متطرفة في روسيا بعد رحيل بوريس يلتسين يمكن أن تحاول استرجاع إمبراطوريتها، لذا سارع الحلف الأطلسي إلى عقد الوثيقة التأسيسية مع روسيا للموافقة على التوسيع.

-3 التأهب لمواجهة المخاطر المترتبة عن انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتشار الفوضى على الأقاليم الروسية، وانعكاسات ذلك عليها في ظل الفراغ الأمني في تلك المنطقة.

-4 الحفاظ على التلاحم الأوروبي باحتواء النزاعات الأوروبية، التي تسعى جاهدة للانسلاخ عن التعريف الجماعي للأمن الأوروبي خاصة ألمانيا الموحدة.

-5 التدخل لاحتواء النزاعات الإقليمية مثل الحرب الدائرة في أراضي يوغسلافيا السابقة التي تهدد ميزان القوى الأوروبي.

-6 إيجاد إطار مؤسساتي للتعاون مع الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

ورغم تلك الأهداف المثالية التي أشار إليها إعلان مدريد حول الأمن والتعاون الأورو-أطلسي الصادر عن رؤساء الدول والحكومات في 8جويلية 1997م - إذ نص البند الرابع بأن أمن أعضاء الحلف يرتبط بشكل لا ينفصل عن أمن أوروبا كلها من أجل أوروبا جديدة غير مقسمة- فإن الهدف الرئيس هو تطويق روسيا والصين.

وجاء في كتاب بريجنسكي «رقعة الشطرنج»[6](1) بشأن روسيا بأن مسألة انضمامها إلى الحلف مرتبط بعدة شروط، إذ لا ينبغي أن تمتد عملية توسيع الحلف إلى أكثر مما يتحمل تماسك الحلف وقدراته، كما لا ينبغي لروسيا الحنين إلى إمبراطوريتها ومن هنا فإن روسيا لا تستطيع ولا ينبغي لها أن تستبعد من عملية إنشاء أوروبا الأكثر اتساعا، التي لا يضمها من الناحية الأمنية حلف يشمل أوروبا والدول الواقعة في الجانب الآخر من المحيط الأطلسي.

والإشكال الذي سينتج عن عملية «التوسيع المزدوج» يتمثل في كيفية تفعيل المادة الخامسة جوهر العلاقة الاستراتيجية بين طرفي الأطلسي، كما أن التفرقة بين العضوية الكاملة والجزئية في الحلف الأطلسي تثير مشاكل بشأن توازن الحقوق والالتزامات بين الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد. وما يزيد الأمر تعقيدا هو حرمان بعض الفئات المستحدثة للعضوية من الصلاحيات المقررة في المادة الخامسة من معاهدة واشنطن، مع أن النص يشير فقط إلى ضرورة التشاور في حالة وقوع تهديد لأمنها، مما يشير أيضا إلى إمكانية التفرقة بين العضوية الكاملة وعضوية من الدرجة الثانية.

إن المراحل التي مرت بها عملية استيعاب أعضاء جدد، مثلت علامات التحول في المفهوم الاستراتيجي للحلف تأثيرا وتأثرا بمجريات الأحداث على الساحة الدولية.

وتفيد فكرة التوترات داخل الكتلة الغربية (أمريكا-أوروبا) بأنه من السهل إدراك التوتر والخلاف أكثر مما كان عليه في الحرب الباردة. فالغرب أصبح أكثر اتساعا وتشعبا ضم في صفه تلك الدول، التي كانت ولحقبة ضمن الطرف الآخر (العدو).

وضع على عاتق الحلف الأطلسي دور جديد قائم على مبدأ «التوسيع المزدوج»، الذي يضمن ما يلي:

أولا: توسيعا نوعيا للمهمات، حيث تتخطى عمليات الدفاع الجماعي وتمتد إلى مساندة عمليات حفظ السلام خارج حدود الدول الأعضاء في الحلف.

ثانيا: بسط بعض مزايا الحلف إلى ما يسمى بالتفاعل الأمني الديمقراطي إلى الدول السبع والعشرين الأوروبية الأعضاء في الشراكة من أجل السلام ينبني التوسيع على اعتقاد الحلف أن انتهاء الحرب الباردة وفر فرصة للتحالف الغربي، لتحسين البنية الأمنية في أوروبا بهدف ضمان الاستقرار والأمن للقارة، دون الاضطرار إلى رسم خطوط تقسيم جديدة، أو خوض صراعات القوة من أجل تحقيق الأمن.

وهذا في دراسة أعدها الحلف الأطلسي عن توسيع الحلف في سبتمبر 1995م، أعلن ضمن شروط قبول الأعضاء الجدد أن التوسيع يجب أن يخدم المصالح الأمنية للتحالف.[7](1)

وتنبع التهديدات في القارة الأوروبية من مشكلات عرقية ودينية واجتماعية واقتصادية في وسط أوروبا وشرقها، وبالتالي لا يتطلب من الحلف الدفاع المستند إلى القوة ولكن احتواؤها عبر عملية بناء أمنية متكاملة أساسها التوسع.

ومن بين أهم الحجج التي قدمت سببا لمعارضة توسيع الحلف الأطلسي شرقا، والتي لخصتها هناء عبيد ما يلي[8](2):

1-عدم وضوح منطق عقلاني للتوسع، فإذا كان الحلف قد نشأ لمواجهة الخطر الشيوعي فإن غياب أية تهديدات من وسط أوروبا وشرقها منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي ينفي حتمية التوسع شرقا.

2-إن توسيع العضوية لبعض دول الكتلة الشيوعية السابقة دون غيرها، واستبعاد بعض الدول يمكن أن يخلق خطا فاصلا أو ستارا حديديا جديدا في أوروبا بين الغرب وروسيا، وحتى في داخل إقليم شرق أوروبا ووسطها نفسه، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى عدة نتائج منها إضعاف التيارات الإصلاحية في الدول التي لا تحصل على عضوية الحلف الأطلسي، وتراجع الهدف الخاص بالاتحاد الأوروبي، مما قد يؤدي إلى زيادة التوتر وتشكيل التكتلات وربما المواجهات.

3-القيود المالية على توسيع نطاق الالتزامات الأمنية للحلف الأطلسي، وخاصة في ظل قيام دولة ما بتخفيض مواردها الخاصة بالدفاع، في الوقت الذي تتنازع تلك المخصصات المالية اللازمة لتوسيع الحلف أولويات أخرى للإنفاق على رأسها خطط تنمية دول شرق القارة ووسطها على غرار مشروع مارشال.

4-القيود العملية على التوسع السريع، مما قد يضر بتجانس الحلف وقدرته على بناء الإجماع، أو يهدد بإضعاف فعالية الحلف وتحويله إلى إطار فضفاض شبيه بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

ورغم كل الأصوات المعارضة لتوسيع الحلف الأطلسي فقدت قوتها أمام الموقف الأمريكي وللأسباب التالية:

1- الإرادة الأمريكية التي احتكرت الهندسة شبه المنفردة لتوسيع الحلف اعتمادا على قيادتها الفعلية لمهمات الحلف وتحملها للقسم الأكبر من مهماتها الدفاعية.

2-إن التحديات الأمنية العاجلة خاصة أزمة البلقان، مثلت قوة دفع أساسية لسرعة إتمام توسيع الحلف الأطلسي، لاستيعاب عدد كبير من دول شرق أوروبا ووسطها، مما يتيح للحلف رسم أولويات قضاياه الخاصة بالعلاقات عبر الأطلسي (أمريكا- أوروبا).

3-مرونة الهيكل والشروط في عضوية الحلف للاستجابة لرغبات العضوية المقدمة أو طلباتها من دول شرق أوروبا ووسطها، وذلك حسب المادة 10 من اتفاقية الحلف الأطلسي «تستطيع الدول الأعضاء بالاتفاق دعوة أية دولة أوروبية تكون في وضع يؤهلها لدعم مبادئ الحلف، وتعزيز الأمن في منطقة شمال الأطلسي للانضمام إلى هذه الاتفاقية»[9](1)

ونتيجة للتوسعات المتلاحقة لعضوية الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي تضاعف عدد الدول الأعضاء في كلتا المنظمتين، مما جعل الكثيرين يتساءلون ما هو الغرب الاستراتيجي؟ خاصة وأن هناك دولا ديمقراطية خارج المنطقة الأورو-أطلسية، التي ترتبط باتفاقيات شراكة أمنية مع إحدى من دول أو أكثر الحلف على رأسها الولايات

المتحدة باتجاه أداء دور أكثر انفتاحا وفاعلية واستراتيجية مثل أستراليا واليابان.

ويبدو واضحا أن تباعد الرؤى الأمنية والمصالح بين هذه العائلة الديمقراطية الممتدة سيجعل تأثيرها عالميا. وسعت الدول الأوروبية لجذب أكبر عدد من الدول ضد التصرف الفردي الذي قامت به الولايات المتحدة في العراق.

وبغض النظر عن المعتقدات الأساسية التي مازال كل الغرب يشترك فيها، فإن أقصى درجات الاختلاف حدة في العلاقات الأوروبية- الأمريكية أو الأوروبية- الأوروبية، هو الامتناع عن التصويت على الإجراءات المشتركة والمقترحة، أو مجرد إحباط إقرار سياسات أو مبادرات جديدة مشتركة فيما بينها مثل (اتفاقية كيوتو الخاصة بالبيئة والتغيرات المناخية). وإن كانت أوروبا تفضل التعددية القطبية لإدراكها بأن هناك مراكز قوى خارج المنطقة الأورو-أطلسية سوف تخفف من الضغوط الأمريكية على أوروبا، ويحقق نوعا ما توازنا غير متوازبين الولايات المتحدة وأوروبا.

ونظرا للوضع المميز للولايات المتحدة كونها مركز العالم الغربي ونظاما مستقلا ومؤثرا على وضعية الاتحاد الأوروبي كمحيط تابع أو كما يسميه الأستاذ محمد شلبي» الشريك التابع»[01*]، تؤكد أن التحالف الغربي لا يمكن أن يكون مرة ثانية كتلة واحدة أمام الولايات المتحدة، والسبب أن حلفاءها هم أعداؤها الاقتصاديون، وفي بعض المواقف قد يشاركون بقلقهم خصومها غير الحلفاء مثلا روسيا في الحرب على العراق، وقد ذهب بعض المحللين السياسيين إلى تسمية الولايات المتحدة بالدولة المارقة العظمى.[11(1)]

ويذهب فيليب جوردون إلى: «... اتحادا أوروبيا يتألف من 400 مليون نسمة وله إجمالي ناتج مختلط يربو على 8 تريليون دولار أمريكي، وله القدرة على توحيد إمكاناته الدبلوماسية والعسكرية، كان يمكنه بسهولة أن يتحدى الوضع الراهن للولايات المتحدة بصفتها «القوة العظمى الوحيدة»، وأن يمارس نفوذه من خلال عملية السلام في الشرق الأوسط ومسألة الأمن في الخليج العربي، وأن يكتسب فاعلية متنامية اقتصاديا وتجاريا من سياسته الأمنية عالميا، وأن يبدأ في تأدية دور أكبر على صعيد الدبلوماسية والأمن في آسيا... وأن يخلق توازنا جديدا من خلال الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي الذي تهيمن عليه حاليا الولايات المتحدة، أما الاتحاد الأوروبي الذي ظل ضعيفا متفرقا إزاء السياسة الخارجية فسوف يستمر في كونه شريكا تابعا، فهو يعتمد على زعامة الولايات المتحدة داخل التحالف الأطلسي كطرف دبلوماسي مهمش في العالم الأرحب، وغير قادر على التعامل مع الأزمات حتى في نطاق حدوده.»[21(1)]

ومن هنا كان هاجس الخبراء الاستراتيجيين في الحلف الأطلسي حول مصير الحلف، وما هو الشكل الذي سيكون عليه الحلف الأطلسي خلال عام 2025م؟ فقد حدثت عدة تغييرات استراتيجية بدأت بسقوط جدار برلين ثم سقوط الاتحاد السوفيتي واختفاء العدو.

في عام 2005م قام مركز كلينجندايل Clingendael للدراسات الاستراتيجية بدعم من وكالة الاستشارات، والقيادة، والسيطرة التابعة للحلف الأطلسي بإنجاز دراسة بعنوان «مستقبل حلف الناتو» تتعلق بالسياقات المستقبلية المحتملة للتخطيط الدفاعي في حلف الناتو، وتشمل تصورا لبيئة أمنية مستقبلية وصيغة مستقبلية للحلف.[31(2)]

وفي نظر ستيفن دو سبيغلير وريم كورتيويغ أنه لصياغة السيناريوهات يجب تحديد الخصائص

الأساسية لحلف الناتو التي ترى المجموعة أنها قد تتغير خلال السنوات العشرين القادمة. وتم وضع مقياس مبسط لكل واحدة من هذه الخصائص، وذلك لرسم الإطار العام الذي يمكن أن يتم هذا التغيير ضمنه. وجاءت الخصائص التي حددتها المجموعة والقيم المرتبطة بالمقاييس التالية:

1- **الصلة بين طرفي المحيط الأطلسي**: قوة هذه الصلة على الصعيدين السياسي والعملياتي التي تربط بين أمريكا وحلفائها الأوروبيين.

2- **الدور القيادي الأمريكي**: مدى استمرار ارتباط الولايات المتحدة بحلف الناتو ورغبتها في تولي دور قيادي في الحلف.

3- **مسرح العمليات**: المساحة الجغرافية التي تجري فيها عمليات حلف الناتو.

4- **صناعة القرار**: مدى مقدرة الحلف على صناعة قرارات بشأن القضايا الخلافية.

5- **التوجيه من المستوى الأعلى إلى الأسفل**: مدى مقدرة الحلف باعتباره منظمة على السيطرة على قرارات أعضائه وتصرفاتهم.

6- **نطاق المهمة**: المدى المعين داخل نطاق النزاعات الذي سينفذ فيه حلف الناتو عملياته.

7- **القدرات**: حجم القدرات المتاحة للحلف وفاعليته في الاستخدام المشترك للوسائل القهرية المستخدمة في عمليات التنفيذ.

8- **الطبيعة السياسية مقابل الصفة العسكرية**: أي التوازن بين البعدين السياسي والعسكري للحلف.

9- **العضوية**: حجم العضوية والتوسع الجغرافي لعضوية حلف الناتو.

كما يذهب الكاتبان إلى أن هناك عوامل ساهمت في عملية تغيير الخصائص الرئيسة المذكورة آنفا متمثلة في ثلاثة عوامل رئيسة هي:

1-مدى رغبة الولايات المتحدة واستعدادها، للقيام بدور قيادي في حلف الناتو: أي تحديد ما إذا كان هناك دور قيادي للولايات المتحدة أو لم يكن لهذا الدور أي وجود.

2-تأثير الاتحاد الأوروبي: تحديد ما إذا كان سيتصرف بوصفه طرفا سياسيا متماسكا، وبذلك يكون له تأثير ملموس في السياسة الدولية (بما في ذلك التأثير في المجال الأمني)، أم إنه سيتصرف بوصفه كيانا مفككا، وبالتالي يكون تأثيره ضعيفا.

3-تصور التهديد: وبصورة مستقلة عن صورة التهديد المحتمل، سيتم بحث ما إذا كانت الدول الأعضاء في حلف الناتو ستتماسك في عام 2025م بتصور مشترك للتهديد المتوقع، أم إن تصورات التهديد تتجه نحو التنوع بصورة متزايدة لدى كل أعضاء الحلف.

وعليه يقدم الباحثان سيناريوهات مستقبلية[14](1) نوجزها في ما يلي:

أولا- الناتو « القدرات القوية»:

أي دور أمريكي قيادي في حلف الناتو وأوروبا ضعيفة ومفككة نسبيا. طبقا لهذا السيناريو، فإن الولايات المتحدة هي اللاعب السياسي الرئيس في الساحة الدولية، وتتولى بالكامل دورا قياديا داخل حلف الناتو.

ومن الفرضيات أيضا أن توسيع الاتحاد الأوروبي لم يفرز مزيدا من الوحدة السياسية، وأن السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية تفتقر إلى التنسيق والحيوية. كما أن تصور طرفي المحيط الأطلسي

للتهديدات التي تواجه حلف الناتو يعتبر متشابها، وبالنسبة لدول أوروبا تعتبر الحلف الأطلسي الوسيلة المفضلة لتعزيز الاستقرار العالمي.

فقدرة الدول الأوروبية على العمل إلى جانب الولايات المتحدة في حالة النزاعات الكبرى لا تزال مقتصرة على عدد محدود من دول الحلف الأوروبية. كما أن الدول الأوروبية غير قادرة على قيادة مسرح عمليات رئيس ومكتمل العناصر، من دون الدعم القوي من الولايات المتحدة. غير أن معظم دول الحلف الأوروبية تقدم قدرات محدودة في مجال التدخل السريع تكون لازمة لعمليات إدارة الأزمات. ولا تزال الفجوة التقنية بين القارتين تتسع بصورة متزايدة، والتوقعات السياسية المشتركة لم تترجم إلى زيادة كبيرة في حجم القدرات الدفاعية.[51(1)]

ثانيا- الحلف الأطلسي و»شراكة تقاسم الأعباء:

أي المشاركة الأمريكية القوية في الحلف الأطلسي وأوروبا متماسكة وقوية وتصور مشترك للتهديدات. و يعكس السيناريو الثاني قيام شراكة حقيقية في تقاسم الأعباء بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الأزمات. فقد طورت الدول الأوروبية مناهج لاستغلال ميزانياتها الدفاعية المحدودة، وذلك لتحقيق تطور كبير في تحويل مؤسساتها العسكرية بهدف امتلاك عناصر مؤثرة من قدرات التدخل السريع. وعلاوة على ذلك، فإن الفجوة في القدرات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد تم تضييقها[16(2)]، ويعود ذلك بصفة رئيسة إلى تدابير الكفاءة والتي تم تبنيها، والتي تتضمن توحيد المعدات وتجميع الإمكانات المختلفة. ولعبت قوة الرد التابعة لحلف الناتو دورا مهما في هذا التحول، كما تم عقد اتفاق سياسي جديد بين طرفي المحيط الأطلسي تقبل الولايات المتحدة بموجبه أن يكون لها رأي مسموع بقدر أكبر يكون موجها للاتحاد الأوروبي عبر حلف شمالي الأطلسي في مقابل القدرات الأوروبية المطورة والتكميلية. ولا يزال الحلفاء الأوروبيون يقبلون الدور القيادي الأمريكي، حيث توصل الطرفان الأوروبي والأمريكي إلى وضع تصور مشترك للتهديدات المحتملة. وهناك فهم مشترك لدى طرفي الأطلسي بأن التطور الحقيق يمكن تحقيقه فقط عن طريق نشر حالة الاستقرار والسلم عبر إقامة شراكة حقيقية.

مع محدودية القدرات الأوروبية والتفوق الأمريكي تم التوصل إلى تقسيم العمل حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عمليات عسكرية معظمها في مناطق قريبة من أوروبا، ويمكن أن تشارك قوات عسكرية أوروبية إلى جانب الولايات المتحدة في الصراعات التي تتم على النطاق العالمي، مع الاستفادة من الإجراءات والإمكانات والقدرات المتوافرة لدى الحلف الأطلسي، فهو يضم مجموعة من الأدوات الحيوية والمرنة القابلة للتكيف.

ثالثا- حلف الناتو « كمجموعة أدوات متفرقة » [71(1)]:

أي مزيج من القيادة الأمريكية الفاترة في الحلف الأطلسي ومعدل متوسط من التماسك الأوروبي واختلاف كبير في تصور التهديد. ويمثل سيناريو التصور الثالث تحالفا أقل تماسكا يستند إلى التزام أمريكي محدود نحو حلف الناتو، واتحاد أوروبي متوسط القوة، وانقسام في تصورات التهديد بين طرفي الأطلسي. ويقود هذا الوضع إلى مقاربة «الأدوات المتعددة» في تقييم القدرات الأخرى لحلف الناتو. ووفقا لهذا السيناريو، يسند لحلف الناتو الأقل تماسكا دور أقل محدودية بوصفه مؤسسة مستقرة ولاعبا عالميا في مجال معالجة الأزمات.

حدث تباين بين التصورات الأوروبية- الأمريكية

للتهديدات الأمنية التي تواجه الجانبين، فبينما تنظر الولايات المتحدة إلى العالم على أسس تقليدية «واقعية» في معظمها، وتركز على التهديدات العسكرية، فإن حلفاءها الأوروبيين، تمكنوا من صياغة رؤية عصرية للعالم وركزوا على المقاربات غير العسكرية في الاعتبارات الأمنية، وتم استثمار الإمكانات الأوروبية بصفة رئيسة لتوفير القدرات الدنيا.

ونظرا لتزايد صعوبة التوصل إلى أولويات سياسية مشتركة، فقد ضعف موقف حلف الناتو في الساحة السياسية الدولية، ويتضاءل اهتمام الولايات المتحدة بقيادة الحلف، فقد حدث تنوع في القدرات، وهو ما أضعف الحلف بوصفه كيانا عسكريا في الأساس. وهناك اختلافات كبيرة في الثقافة الاستراتيجية في أوساط الحلفاء، فإن سياسة الاستباق العسكري هي الخيار المفضل في حالات التدخل الأمريكي، ولكنها غير مقبولة لدى الدول الأوروبية.

ركزت دول الاتحاد الأوروبي على تطوير قدرات التجاوب مع الأزمات والمساعدات الإنسانية والإغاثة وتخفيف آثار الكوارث، وبذلك أصبح لدى الحلف الأطلسي تشكيلة متنوعة من الأدوات. إن قوة الرد السريع التابعة للحلف الأطلسي هي قوة أوروبية تركز على مهمات الرد في الأزمات المحدودة، وعليه يستطيع حلف الناتو استغلال القدرات الملائمة من أدواته ووسائله المتنوعة. وهذا التقسيم الضمني للعمل يمثل عقبة كبرى أمنية ودفاعية.

رابعا – الحلف الأطلسي» والعودة إلى الهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية»[81](1)

أي عبارة عن مزيج من أوروبا المتماسكة إلى حد ما، والتزام أمريكي محدود بالحلف الأطلسي وضعف الرؤية المشتركة المتصورة. يتضمن السيناريو الرابع للحلف الأطلسي حلفا يقوده الاتحاد الأوروبي بصفة أساسية، وكان لتعزيز الوحدة السياسية في الاتحاد الأوروبي تأثير قوي في الحلف الأطلسي، فقد أدى النجاح النسبي للسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية إلى تطورات كبيرة في مجال إدارة الأزمات، وذلك بإعطاء شكل محدد للعنصر الأوروبي المتماسك و»المتكامل» في الحلف. ويمكن للحلف أن يعمل في إطار قوة الرد من دون دعم الولايات المتحدة.

والفجوة في القدرات بين طرفي الأطلسي ستجعل الدول الأوروبية عاجزة في معظم الحالات عن العمل إلى جانب الولايات المتحدة في الصراعات المتوسطة والكبيرة. ويتم استخدام قوة الرد السريع في مهمات التجاوب مع الأزمات المحدودة والمتوسطة. بينما تركز الولايات المتحدة على القدرات المتفوقة، وهي لا ترغب في استخدام إمكاناتها في عمليات الناتو في النزاعات المحدودة. ونتيجة لذلك تضعف الرغبة الأمريكية في قيادة الحلف.

ومن الناحية العملية فإن تدخل الحلف الأطلسي دفع الحلفاء إلى عدم التخلي عن الحلف بأكمله، ولكن الجدل السياسي يضعف فاعلية الحلف ويحد من قدراته ومستوى أدائه، بينما تميل الولايات المتحدة إلى العمل الفردي ولا تشارك في عمليات الحلف، وذلك على الرغم من أنها تدعم سياسيا العمليات التي ينفذها حلفاؤها الأوروبيون.

التخوف الأوروبي من حدوث خلاف مع الولايات المتحدة أدى إلى تنفيذ العمليات تحت مظلة علم الحلف الأطلسي، وعليه فقد تبلور القدر الأعظم من الأفكار المبكرة المتعلقة بالهوية الأوروبية الأمنية والدفاعية. فإن الشق الأوروبي من الحلف الأطلسي هو الذي يحمل القدر الأكبر من أعباء الحلف.

وهناك اتجاه بديل في هذا السيناريو، وهو أنه مع تقلص الدور الأمريكي في الحلف الأطلسي وتزايد التماسك الأوروبي، تفضل الدول الأوروبية استخدام الاتحاد الأوروبي كوسيلة رئيسة لإدارة الأزمات بدلا من الحلف الأطلسي. وبذلك، فإن عمليات إدارة الأزمات يتم تنفيذها عن طريق آلية «برلين زائد» التي تستخدم إمكانات الحلف الأطلسي وقدراته في التخطيط، لكن تنفيذ العمليات يتم تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، وهنا يتحول الحلف الأطلسي إلى أداة لتنفيذ عمليات الاتحاد الأوروبي.

خامسا- الحلف الأطلسي «ساحة لتجمع القوى القديمة».

أي غياب تام للالتزام الأمريكي بحلف الناتو، وتكون أوروبا مفككة أو متماسكة ربما، وهناك تصورات مشتركة أو متنوعة للتهديد المحتمل. من بين الصيغ الخمس للشكل الذي يتوقع أن يكون عليه الحلف الأطلسي، هذا السيناريو الأكثر تشاؤما. أين تفقد الولايات المتحدة كل اهتمامها بالحلف، وتزداد فجوة القدرات المسلحة، كما تفشل قوة الرد السريع التابعة للحلف الأطلسي في التحول إلى أداة لتحقيق التماسك داخل الحلف والحفاظ على وحدته.

ويتواصل تقلص الميزانيات الدفاعية في أوروبا وتبقى مستقرة على ما هي عليه في أفضل الأحوال، ويتحول اهتمام الحلفاء الأوروبيين نحو الاتحاد الأوروبي والسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية للحصول على معالجات للقضايا الأمنية. وهم يرون أنه من دون وجود القيادة الأمريكية ليس هناك من سبب لاستثمار الجهود والإمكانات في الحلف، وأن من الأفضل لهم التركيز على مقاربة أوروبية لإدارة الأزمة عبر الاتحاد الأوروبي. بينما تفضل الولايات المتحدة العمل الأحادي من طرفها، وتكتفي بالمشاركة أحيانا في بعض التحالفات الطوعية المخصصة لغرض محدد، ولم يعد الحلف الأداة الملائمة لتطوير القدرات العسكرية وتوحيد معاييرها.

وينتهي الباحثان بخلاصة بأن في هذا السيناريو سواء أكان الاتحاد الأوروبي ضعيفا أم قويا وبغض النظر عن تقييمات التهديد، فإن مستقبل الحلف يعتبر كئيبا في غياب القيادة الأمريكية الفاعلة للحلف الأطلسي.

خاتمة

عرفت العلاقات الأمنية والسياسية الأورو-أمريكية تذبذبا واضحا منذ الحرب الباردة، شكل ذلك منحنا بيانيا يتأرجح بين التناقص والتصاعد حسب درجة حساسية المصالح التي تربط بين الطرفين.

ويكمن الاختلاف بين أوروبا والولايات المتحدة في تحديد فيما إذا كانت القيادة داخل الحلف أحادية الجانب أو قيادة مشتركة. فالولايات المتحدة كونها مركز العالم الغربي ونظاما مستقلا ومؤثرا على وضعية الاتحاد الأوروبي كمحيط تابع. فكما يذهب جوزيف ناي بأن «التعددية يمكن استخدامها على أيدي الدول الصغيرة كاستراتيجية لتقييد الولايات المتحدة، ففرنسا تفضل عالما متعدد الأقطاب ومتعدد الأطراف، كما ترى الأقطار الأقل تقدما أن مصلحتها في التعددية لأنها تعطيها وسيلة ضغط على الولايات المتحدة.

والمشاكل التي تنجم عن التوسيع المزدوج المتمثلة في كيفية تفعيل المادة الخامسة. ومن هو العدو وكيفية التعامل معه هل باستعمال القوة أم بالحوار أو التفاوض؟

رغم محاولات الاستقلالية فإن أوروبا لا يمكن أن تبتعد عن الولايات المتحدة، لأن قدرهما جعل كل

منهما متربطان بقيم مشتركة. فمهما وصلت درجة الاختلاف يحاول كل طرف تقريب وجهات النظر لإيجاد التوافق المناسب.

وفي هذا الصدد يرى أحد الكتاب الأمريكيين أن على أوروبا أن لا تكون ناكرة للجميل، فالجنود الأمريكيون ذهبوا للعراق للدفاع عن مصالح الطرفين وساندت فرنسا وبريطانيا في ليبيا من أجل أوروبا. ويذهب فيليب جوردن إلى أن معظم الأوروبيين قاموا بتطوير ثقافة الاعتماد الأمني ويحجمون عن استخدام القوة أو تولي المهمات الجماعية دون مشاركة الولايات المتحدة وزعامتها.[91](1)

وعليه يذهب سارج سور Serge Sur في انتقاده لكتاب كاغان[20](*) أن علاقة الولايات المتحدة وأوروبا تشبه قصة البطل الأسطوري أشيل وأوليس[21](**) Achille et Ulysse لأنهما ليسا أعداء بل متحالفين، استراتيجيتاهما متكاملتان أكر من التناقض، فهما يعرفان كيف يديران المسرح الدولي، أوروبا ذات القوة المتوسطة، والولايات المتحدة قوة عسكرية في خدمة القانون. لأوروبا دور ترقية التعاون المتعدد الأطراف، بدبلوماسيتها الناعمة المعروفة بالنموذجية وبالاقتراحات، أما أمريكا بتصرفها الأحادي المنظم مصدر التغيير الملائم للأوضاع. على أوروبا أن تستعيد قوتها والثقة بالنفس، وواجب أمريكا معرفة حدودها أكثر خاصة أن آشيل قتل في المعركة وهو يحاول انقاذ أوليس لكي يعيش ويعود[22](1).

المراجع:

الكتب بالعربية:

- أوتكين (أناتولي)، «**الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**»، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة رقم 555، الطبعة الأولى، القاهرة 2003.

- بريجنسكي (زبيغنييف)، «**رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة**»، ترجمة: سليم أبراهام، منشورات دار علاء الدين، الطبعة الثانية، دمشق 2003.

- جاد (عماد)، « **الحلف الأطلسي**»، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1998.

- العايدي (زكي)، «**القوة والمعنى في النظام العالمي الجديد**»، ترجمة سوزان خليل، سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 1993.

- كارتر (أشتون)، بيري (وليام ج.)، « **الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن**»، ترجمة: أسعد حليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2001.

- كيسنجر (هنري)، « **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية جديدة؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**»، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، بيروت 2003.

– كيندي (بول)، «**القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500 إلى 2000**»، ترجمة عبد الوهاب غلوب، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح، الكويت 1993.

– ماكنمارا (روبرت)، « **ما بعد الحرب الباردة**»، ترجمة: محمد حسين يونس، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، الأردن 1991.

- مرسي (ليلى)، وهبان (أحمد)، « **حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين**

التحالف والمصلحة 1945-2000»، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001

- ناي ج.ر (جوزيف. س)، « **حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية.**»، ترجمة عبد القادر عثمان، مركز الكتب الأردني، الطبعة الأولي، عمان 1991.

- نيكسون (ريتشارد)، « **أمريكا و الفرصة السانحة، التحديات التي تواجه أمريكا في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة.**» ترجمة أحمد صدقي مراد، دار الهلال، الطبعة الأولى، 1992.

- نيكسون (ريتشارد)، « **ما بعد السلام**»، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة، دار الهلال، مصر، 1995.

- نيكسون (ريتشارد)، «1999، **نصر بلا حرب**»، إعداد وتقديم: المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الرابعة، القاهرة 1996.

المقالات والمجلات:

- الأصفهاني (نبيه)، « مستقبل العلاقات الأمريكية – الأوروبية « **مجلة السياسة الدولية**، العدد 116، أبريل 1994، ص.ص203-208.

- أولمان، «الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع»، **سلسلة دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- تيلفورد (إيرل)، « رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية»، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 13، أبو ظبي دون سنة نشر.

- ثابت (أحمد)، « مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي...دورة القوة والتوازن الدولي الجديد»، **مجلة السياسة الدولية**، السنة 44، العدد 171، يناير 2008، ص.ص.8- 21.

- ثابت (عمرو)، « الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.»، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 41، الطبعة الأولى، أبو ظبي 2001.

- ستروم (جون تيد)، « التحديات الاقتصادية لحلف الناتو»، ترجمة: شهرت العالم، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد 89، يوليو- أغسطس 1998، ص.ص. 73- 92.

- السيد حسين (عدنان)، « حلف الشمال الأطلسي: استراتيجية في الشرق الأوسط.» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد 43، يناير 1993، ص.ص 100- 110.

-عبد العظيم (خالد)، « حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية- الأمريكية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 147 ، جانفي 2002، ص.ص.123-130.

- لين (كريستوفر)، « إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى: زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن قوى»، **الفكر السياسي**، العدد 4-5، السنة الثانية، شتاء 1998- 1999، ص.ص. 27-53.

- وارنر (دانيال)، « السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة.»، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 15، أبو ظبي دون سنة نشر.

التقارير:

- أنطوني (ايان)، أليسون (ج.ك.كايل)، لاتشوفسكي (وردزيسلو)، « النظام الأطلسي الأوروبي والأمن العالمي»، **«التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي»**، الكتاب السنوي 2003م، ترجمة فادي محمود وآخرون، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي/ مركز دراسات الوحدة العربية/ معهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الأولى، بيروت 2004م.

- سعيد (محمد قدري)، « إشكالية الأمن القومي الأمريكي»، **التقرير الاستراتيجي العربي، 2005-2006**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام القاهرة أكتوبر 2006.

-« **التقرير الاستراتيجي العربي لسنة 1995**»، « الصراع الأمريكي – الياباني».

المذكرات والأطروحات:

- رباحي أمينة، التعاون والتنافس في العلاقات الأورو-أمريكية بعد الحرب الباردة»، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر2008-2009.

- رباحي(أمينة)، معاهدة ماستريخت خلفيات تاريخية ومستقبل أوروبا»، مذكرة ليسانس في العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1993.

المراجع بالفرنسية:

Livres :

1- BELTRAN (Jacques) et BOZO (Frédéric), **« Etats- Unis – Europe réinventer l'Alliance. »**, Série Transatlantique, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), Paris 2001.

2- BRIZEZINSKI (Zbibniew), **« Le grand échiquier : L'Amérique et le reste du monde. »,** Traduit par Michel Bessière et Michelle Herpe- Voslinsky, Bayard éditions pour la traduction française, Paris 1997.

3- COHEN-TANUGI (Laurent), **« L'Europe et l'Amérique au seuil du XXI[e] siècle »**, Editions ODILE JACOB, poches, Paris 2004.

4- COLARD (Daniel), **« La société internationale après la guerre froide »,** Armand Colin Masson, Paris, édition 1996.

5- DE ROSE (Françoise), « **La troisième guerre mondiale n'a pas eu lieu : l'alliance atlantique et la paix** », éditions DESCLEE de Brouwer, Paris 1995.

6- DUMOULIN (ANDRE), **« France- OTAN vers un rapprochement doctrinal ? Au-delà du 40[e] anniversaire de la crise Franco- Atlantique »**, Collection Réseau multidisciplinaire d'études stratégiques (RMES), Editions Bruylant, Bruxelles, 2006.

7- HAINE (Jean- Yves), **« Les Etats- Unis ont- ils besoin d'alliés ? Les Etats- Unis et leurs alliés européens de la guerre froide à l'Irak »**, Editions Payot & Rivages, Pais 2004.

8- HASSNER (Pierre)& VAISSE (Justin), **« Washington et le monde : Dilmmes d'une superpuissance »**, Collection CERI, Editions Autrement, Paris 2003.

9- KAGAN (Robert), **« La puissance et la Faiblesse : les Etats- Unis et l'Europe dans le nouvel ordre mondial »**, Traduit par Fortunato Israël, Collection Commentaire Plon, 2003.

10- KAGAN (Robert), **« Le revers de la puissance : les Etats- Unis en quête de légitimité »**, Traduit par Fortunato Israël, Collection Commentaire Plon 2004.

11- KISSINGER (Henry), « **La nouvelle puissance américaine** », éditions Fayard, Paris 2003.

12- LAIDI (Zaki), **« L'ordre mondial relaché : sens et puissance »**, Presses de la Fondation Nationales des Sciences Politiques, Paris 1992.

13- LAIDI (Zaki), **« Un monde privé du sens. »**, Editions Arthème Fayard, Paris, 1ere édition 1994.

14- LAIDI (Zaki), **« Géopolitique du sens »**, Editions Desclée de BROUWER, Paris, 1998.

15- NYE, JR (Joseph. S.), **« Le leadership américain, quand les règles du jeu changent »**, Presses Universitaires de Nancy, 1992.

16- –SCHNABEL (Rockwell A.) et ROCCA (Francis X.), **« Europe- Etats- Unis, in avenir commun »**, Traduit par : Alica Pétillot, Editions ALVIK, Paris Ve, 2006.

17- TACHEAU(Jean-François),**« Stratégies d'expansion du nouvel empire global : la France est- elle armée pour faire face à la volonté de puissance des Etats- Unis ? »**, Editions L'Age d'homme, Lausanne, Suisse 2001.

18- VEDRINE (Hubert), **« Face à l'hyper-puissance : textes et discours1995-2003 »**, Editions Arthème Fayard, Paris 2003.

19- WIEVIORKA (Michel), **« l'Empire américain ? »**, Cercle Condorcet d'Auxerre, Editions Balland, Paris 2004.

20- ALEXANDRAT (Ilya), « Le triangle Washington- Moscou- Pékin et l'Asie centrale », **Géopolitique**, N° 76, Décembre 2001, P.P. 106- 111

21- BATTISTELLA (Dario), « Une utopie passéiste : le monde selon Henry Kissinger », **Le débat,** N°95, Mai- Août 1997, P.P. 152- 164.

22- BOYER (Yves), « les nouvelles orientations stratégiques américaines et l'organisation des forces armées », **Relations Internationales et Stratégiques**, N°7, Automne 1992, P.P. 184- 191.

ship", Basic Books publishers, a member of the perseus Books Group, New York, 2004.

2. B. Buzan : « People, States and Fear » in Dario Battistella : **« Théories des relations internationales »**, 2eme édition revue et augmentée, Les Presse Sciences Po, Paris 2006

3. GUYATT (Nicholas), **« Another American century ? the united states and the world since 911/"**, new edition- Enlarged and Updated, Global Issues, Zed Books, London, 2003.

4. KENNEDY (Paul), « **The Rise and fall of great power, economic change and military conflict from 1500 to 2000 »,** The international Best Seller, Fontain Press, 1989.

5. POND (Elizabeth), **"Friendly fire: The near- death of the Transatlantic Alliance"**, European Union Studies Association, Bookings Institution Press, Washington, 2004.

6. SCHELLING (Thomas), **« Arms and Influence** », New Haven, London, Yale University Press, 1966.

II) Periodicals:

1. Baldwin (D): « The concept of Security », **Review of International Studies,** 23 (1), January 1997, P.5-26

23- CHEVENEMENT (Jean – Pierre), « Un problème d'hégémonie », **Monde Diplomatique**, Septembre 1994, p.21

24- CALIO (David P), « Le rôle des Etats-Unis dans le nouvelle Europe », **Relations Internationales et Stratégiques,** N° 7, Automne 1992, P.P. 193- 203.

25- CARA (Groupe de travail), « Défense européenne UE et OTAN », **Défense Nationale et sécurité collective**, 62e année, Mars 2006, P. P. 13- 25.

26- FERGUson (Yale H.) et Roseneau (James N) : « De la superpuissance avant et après le 11 Septembre 2001, Une perspective post internationale. », **Etudes Internationales**, Quebec, Volumes XXXV, N° 4, Décembre 2004 , P.223.

27- MASSY (Jacques), « Défense dans l'ombre de l'OTAN », **Alternative Internationale**, Mars- Avril 2003, P.P. 38-39.

28- SUR (Serge), « Europe/ Etats-Unis : le face à face, ni Mars ni vénus : Achille ou Ulysse », **Questions internationales**, N° 9 Septembre –Octobre 2004, P.P.4- 5

المراجع بالإنجليزية.

Books :

1. BRZEZINSKI (Zbigniew), "**The choice: Global Domination or Global leader-**

2. –KENNEDY (Paul), Chase (Robert S.)& Hill (Emily B.): « Pivital states U.S. strategy.», **Foreign affairs**, volume 75, N°1, January/ February 1996, P.P : 46- 47.

3. KISSINGER (Henry) and Vance (Cyrus), "Bipartisan objectives for American foreign policy. » **Foreign affairs**, summer 1988, p 899

4. – PETERS (Ralph), « Our New Old Enemies », **Parameters**, Summer 1999, PP.22-37

5. « The second American Century », **Times Magazine**, New York, 27th December 1999, P.8

6. –Washington files, US information Agency, 30 march 1999.

*- **زكي العايدي** باحث فرنسي من أصل جزائري في مركز الدراسات والبحوث الدولية، وأستاذ الدراسات السياسية بباريس.

(1) – John Lewis Gaddis : **« Strategies of Containment : A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy »,** Oxford University Press, Oxford 1982. (1) – **تيري دوفي، «العقوبات الدولية والديمقراطية العالمية والنظام الدولي الجديد»، ترجمة: جاسم زيون، مجلة أم المعارك، العدد 10، بغداد 1997، ص.** 167.

(1)–**www.ladocumentation française.fr/** dossiers/otan/origine-otan.shml.,date du consultation le 10 juillet 2007, à 11h 45mn (GMT's time). (1) – Robert Kagan, **« Puissance et faiblesse: les Etats- Unis et l'Europe dans le nouvel ordre mondial »**, Traduit par: Fortunato Israël, Collection Commentaire Plon, 2003. », P.10

(1) -Zbibniew Brizezinski, **« Le grand échiquier : L'Amérique et le reste du monde. »** Traduit par : Michel Bessière et Michelle Herpe- Voslinsky, Bayard éditions pour la traduction française, Paris 1997.

(1)– هناء عبيد، **«الخبرة الأوروبية في احتواء دول شرق ووسط أوروبا في المنظمات الأمنية»**، الفصل الثالث في: **«الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة»**، تحرير عماد جاد، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2001، ص.ص 89-115. (2)– **هناء عبيد، المرجع نفسه، ص.** 93 (1)– عبيد هناء، « **الخبرة الأوروبية في احتواء دول شرق ووسط أوروبا**»، نفس المرجع، ص93 .. *- ذكرت عبارة «الشريك التابع» للأستاذ محمد شلبي لأول مرة في رسالته لنيل شهادة الماجستير المعنونة بـ: «النفط في العلاقات العربية الدولية» في سنة 1984م (غير منشورة). (1)– انظر: J.-Garrisson, « **America as Empire : Global Leader or Rogue Power ».**

(1)– فيليب جوردون، « سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة»، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 25، الإمارات العربية 1998، ص. 8. (2) - **قضايا**

عسكرية، ستيفن دو سبيغلير / ريم كورتيويغ، « مستقبل حلف شمالي الأطلسي»، مجلة الناتو صيف 2006 في

http://www.nato.Int/doc/review2006/issue2/ararbic/art4.html

. في 2007/07/20 على الساعة 12:27.29بتوقيت غرينتش.

(1)- قضايا عسكرية، ستيفن دو سبيغلير / ريم كورتيويغ، « مستقبل حلف شمالي الأطلسي»، المرجع السابق في:

http://www.nato.Int/doc/review2006/issue2/ararbic/art4.html.

(1)— - قضايا عسكرية، ستيفن دو سبيغلير / ريم كورتيويغ، « مستقبل حلف شمالي الأطلسي»، المرجع السابق في:

http://www.nato.Int/doc/review2006/issue2/ararbic/art4.html.

(2)- نفس المقال، نفس الموقع

(1)- قضايا عسكرية، ستيفن دو سبيغلير / ريم كورتيويغ، « مستقبل حلف شمالي الأطلسي»، المرجع السابق في:

http://www.nato.Int/doc/review2006/issue2/ararbic/art4.html.

- قضايا عسكرية، ستيفن دو سبيغلير / ريم (1) كورتيويغ، « مستقبل حلف شمالي الأطلسي»، المرجع السابق في:

http://www.nato.Int/doc/review2006/issue2/ararbic/art4.html.

(1)- فيليب جوردن، **«السياسة الأوروبية الخارجية غير المشتركة»**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 25، ص. .

(*)- Robert Kagan, **«La puissance et la Faiblesse : les Etats-Unis et l'Europe dans le nouvel ordre mondial»**, Traduit par : Fortunato Israël, Collection Commentaire Plon, 2003

(**)- **أشيل أو أخيل** أعظم أبطال إلياذة هوميروس بطل القوة والحرب، وبطل حصار طروادة، أصيب في كعبه بسهم فقتله وهو يدافع عن ابنة عدوه، قيل إن أمه كانت تضعه يوميا في النهر المقدس وهي تحمله من كعبه لكي تحميه من القتل.

- **أوليس** بطل من أبطال إلياذة هوميروس، ملك أيتاك كان له دور مهم في حرب طروادة، حيث كان صاحب فكرة الحصان الخشبي. الدبلوماسي صاحب الألف حيلة.

(1)- Serge Sur, «Europe / Etats-Unis : le face à face, ni Mars ni vénus : Achille ou Ulysse», **Questions internationales**, N° 9 Septembre 5. Octobre 2004, P.P. 4 - —